



تقرير التقييم لمكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

المتعلق بالمسائل المثارة

في استثمار مؤسسة التمويل الدولية في شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة - 3 (30274#) في بني سويف، مصر

أكتوبر 2017

مكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

لمؤسسة التمويل الدولية

والوكالة الدولية لضمان الاستثمار

www.cao-ombudsman.org

لمحة عامة عن مكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

- مكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة هو جهة المساءلة المستقلة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار - أذرع القطاع الخاص لمجموعة البنك الدولي. ويقدم مكتب المحقق تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي، ويتمثل دوره في المساعدة في معالجة الشكاوى المقدمة من الأشخاص المتضررين من المشاريع التي تدعمها مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بطريقة عادلة وموضوعية وبناءة، و تحسين النتائج البيئية الاجتماعية لتلك المشاريع.

لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة الرابط التالي www.cao-ombudsman.org

المحتويات

4	1. نظرة عامة	4
4	2. الخلفية العامة	4
4	2.1 المشروع	4
4	2.2 الشكوى	4
5	3. ملخص التقييم	5
5	3.1 منهجية/ طريقة التقييم	5
5	3.2 ملخص الآراء ووجهات النظر	5
6	4. الخطوات التالية	6
7	الملحق أ إجراءات معالجة الشكاوى لدى مكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة	7

1. نظرة عامة

في مايو 2017، تم تقديم شكوى إلى مكتب المحقق/ المستشار للتقيد بشئون الأنظمة من قبل ثلاثة عمال سابقين (المشتكيين) بشركة بني سويف للأسمنت (الشركة) وذكروا أنهم يمثلون أكثر من 300 عامل سابق بالشركة وأنهم قد تم تسريحهم من الشركة في الوقت الذي تم فيه خصخصة الشركة في عام 2003. وفي يوليو 2017، قرر مكتب المحقق/ المستشار للتقيد بشئون الأنظمة أن الشكوى استوفت معايير الأهلية الثلاثة. أثناء عملية التقييم التي يقوم بها مكتب المحقق، أعرب أصحاب الشكوى عن اهتمامهم بالمشاركة في عملية تسوية المنازعات التي دعا إليها مكتب المحقق، في حين قررت الشركة عدم المشاركة في هذه العملية. وتماشيا مع إرشادات العمليات لمكتب المحقق، سيتم التعامل مع الشكوى الآن من قبل قسم التقيد بالأنظمة بمكتب المحقق.

2. الخلفية العامة

2.1 المشروع

وفقا لمؤسسة التمويل الدولية، في عام 2009، سعت مجموعة تيتان - وهي عميل قائم مع مؤسسة التمويل الدولية وشركة خاصة رائدة في مجال صناعة الأسمنت في اليونان - إلى توسيع عملياتها المصرية التي تتألف من كيانين هما شركة بني سويف للأسمنت وشركة الإسكندرية للأسمنت بورتلاند. وقد بلغ إجمالي الناتج للشركتين في وقت طلب الاستثمار حوالي 3.5 مليون طن سنويا، وأيضاً كان هناك برنامج استثماري لإضافة خط إنتاج ثاني متكامل بسعة 1.5 مليون طن سنويا إلى شركة بني سويف للأسمنت بالإضافة إلى عدة استثمارات حيوية أخرى في كلا الشركتين.

شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة، هي شركة تابعة لمجموعة تيتان، وهي الشركة القابضة لشركة الإسكندرية للأسمنت بورتلاند. ومن خلال شركة شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة وشركات تابعة أخرى، تمتلك مجموعة تيتان ما يقرب من 82 في المئة من أسهم شركة الإسكندرية للأسمنت بورتلاند¹ حيث أن عمليات شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة تنحصر في شركتي الإسكندرية للأسمنت بورتلاند وشركة بني سويف للأسمنت.

في عام 2010، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية 80 مليون يورو، مما أعطى مؤسسة التمويل الدولية حصة 15.2 في المائة في حقوق الملكية لشركة الإسكندرية للأسمنت بورتلاند من خلال شركة الإسكندرية للتنمية المحدودة (30274#، سابقا 27022#). صنفت مؤسسة التمويل الدولية المشروع على أنه الفئة ب وفقاً لإطار عمل الاستدامة الخاص بالمؤسسة.

2.2 الشكوى

في مايو 2017، تلقى مكتب المحقق شكوى من الجمعية المصرية للحقوق الجماعية و المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي، وهما منظمات غير حكوميتين مقرهما في مصر، بالنيابة عن ثلاثة عمال سابقين في شركة بني سويف للأسمنت وذكروا أنهم يمثلون أكثر من 300 عامل سابق من الشركة. كما تلقى أصحاب الشكوى المساعدة من مركز معلومات البنك.

يدعي أصحاب الشكوى أنهم أجبروا على الخروج من وظائفهم في الوقت الذي تم فيه خصخصة الشركة في عام 2003. ويؤكدون على أن اتفاق الخصخصة الأصلي يحدد متطلبات للشركة بالحفاظ على قوة العمل في ذلك الوقت. ويشير أصحاب الشكوى إلى صدور قرار من المحكمة في عام 2014 يقضي لصالحهم، حيث يدعم حق العمال في العودة إلى العمل وأن يتم تعويضهم من يوم مغادرتهم للعمل حتى تاريخ عودتهم.

ويعتقد أصحاب الشكوى أن التقاعد المبكر غير الطوعي هو نمط و نهج مستمر في الشركة حتى اليوم، بهدف الحد والتقليل من القوى العاملة واستبدالهم بعمال من الباطن، بأقل تكلفة. ويدعون أن ظروف فصلهم، فضلا عن عدم امتثال الشركة لقرار المحكمة، تشكل انتهاكا لمعيار أداء مؤسسة التمويل الدولية 2.

1 أصبحت مجموعة تيتان المساهم الأكبر والأدير في شركة بني سويف للأسمنت وشركة الإسكندرية للأسمنت بورتلاند في عام 2008.

ويُرد أدناه وصف أكثر تفصيلاً للمسائل التي أثّرت أثناء التقييم.

3. ملخص التقييم

3.1 منهجية/ طريقة التقييم

الهدف من عملية التقييم لدى مكتب المحقق/ المستشار للتقيد بشئون الأنظمة هو توضيح القضايا والشواغل التي أثارها أصحاب الشكوى، وجمع المعلومات عن الآراء ووجهات النظر المختلفة لأصحاب المصلحة، وتحديد ما إذا كان مقدمو الشكوى والشركة (راعي مشروع مؤسسة التمويل الدولية) يرغبون في متابعة عملية تسوية المنازعات التي ييسرها مكتب المحقق. أو ما إذا كان ينبغي التعامل مع الشكوى من خلال وظيفة الامتثال / التقيد بالأنظمة التي يقوم بها مكتب التقيد بالأنظمة لتقييم أداء المؤسسة (انظر الملحق أ لعملية معالجة الشكاوى التي يقوم بها مكتب المحقق/المستشار للتقيد بشئون الأنظمة).

وفي حين أن مكتب المحقق، وفقاً لإرشادات العمليات، ليس آلية إنفاذ قانونية أو بديلاً عن أنظمة المحاكم في البلدان المضيفة، يمكن لمكتب المحقق أن يعالج القضايا والشواغل الأساسية على النحو المبين في الشكوى و يعرض عملياته إلى الأطراف المتضررة.

وفي هذه القضية، تضمن تقييم مكتب المحقق للشكوى ما يلي:

- بحث وثائق المشروع؛
- إجراء محادثات هاتفية واجتماعات شخصية مع المتقدمين بالشكوى والمنظمات غير الحكومية التي تدعمهم؛
- إجراء محادثات هاتفية واجتماع شخصي مع الشركة (الراعي للمشروع)؛ و
- إجراء محادثات هاتفية مع فريق مؤسسة التمويل الدولية.

وهذه الوثيقة عبارة عن سجل للآراء التي استمع إليها فريق مكتب المحقق و شرح للخطوات التالية حسب اختيار الأطراف. ولا يصدر هذا التقرير أي حكم بشأن الأسس الموضوعية للشكوى.

3.2 ملخص الآراء ووجهات النظر

وجهة نظر مقدمي الشكوى

يذكر أصحاب الشكوى أن فصلهم خلال فترة خصخصة الشركة، في عام 2003، كان غير عادل وأنه لم يتم اتباع الشروط المذكورة في عقد الخصخصة الذي يضمن وظائف القوى العاملة القائمة. ولأن العمال لم يشعروا بالراحة لتقديم الشكوى من قبل، لم يتم التعبير عن هذه المظالم إلا بعد أن خضعت مصر لتحرير سياسي. أولاً، قام العمال بالاحتجاج علناً في عام 2011، وأقاموا اعتصاماً بالقرب من المصنع، وبعد ذلك، وبالاتفاق مع الشركة حول كيفية إنهاء الاحتجاجات، شرعوا في الحصول على العدالة من خلال النظام القانوني. وبناء عليه، انتهى العمال من الاحتجاجات وانتظروا نتيجة العملية القانونية.

يوضح المشتكون أن القضية المقامة في المحكمة في عام 2011 أدت إلى إصدار حكم في عام 2014، أعقبه المزيد من التفسيرات من قبل المحاكم خلال عامي 2016 و 2017، والتي قررت أن على الشركة استعادة العمال الذين تم تسريحهم خلال فترة الخصخصة. وقدم المشتكون إلى مكتب المحقق وثائق مفصلة عن السبل المختلفة المتبعة، بما في ذلك وثائق المحكمة ذات الصلة.

وعلى الرغم من أن العمال يسعون إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات القانونية أملين في تنفيذ الحكم، وينظرون في الخيارات الأخرى التي قد تتاح لهم للتوصل إلى تسوية مع الشركة، أعربوا عن رغبتهم في الجلوس والبحث عن طريقة تفاوضية لمظالمهم مع الشركة، من خلال عملية تسوية المنازعات التي ينظمها مكتب المحقق.

وجهة نظر الشركة

تسلط الشركة الضوء على أنها لم تتلق سوى حكم قضائي واحد (غير نهائي) فيما يتعلق بالعمال الذين تم تسريحهم، والذي صدر لصالح اثنين فقط من العمال السابقين. وتؤكد الشركة أنها نفذت الحكم على وجه السرعة بعد تلقي اخطار التنفيذ النهائي من المحكمة المختصة. كما أوضحت الشركة أن عددا من العمال السابقين (الذين استقالوا طوعا من وجهة نظر الشركة واستلموا تعويضات سخية جدا منذ أكثر من 15 عاما) ما زالوا يطالبون عن طريق محاكم مختلفة في محاولة للعودة إلى وظائفهم السابقة في الشركة. وتؤكد الشركة أنها ستحترم وتنفذ دائما جميع الأحكام النهائية من المحاكم، لكنها تنص على أنه لم يصدر حكم قضائي نهائي فيما يتعلق بالمجموعة الأكبر من العمال المسرحين. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي الدخول في عملية تسوية المنازعات التي يجريها مكتب المحقق، فقد أعربت الشركة عن تفضيلها لمواصلة معالجة قضايا الشكوى والشواغل ذات الصلة من خلال المحاكم المصرية.

4. الخطوات التالية

في حين أبدى أصحاب الشكوى اهتمامهم بالمشاركة في عملية تسوية المنازعات مع الشركة، فإن الشركة تفضل التعامل مع المظالم المعنية من خلال الإجراءات القانونية المصرية. وبما أن عملية تسوية النزاع هي عملية طوعية لكلا الجانبين، وبالتالي يجب أن يكون هناك اتفاق متبادل قبل الشروع في مثل هذه العملية، ستحال الشكوى الآن إلى الامتثال والتقييد بالأنظمة بمكتب المحقق لتقييم دور مؤسسة التمويل الدولية.

الملحق أ إجراءات معالجة الشكاوى لدى مكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

بمجرد أن يعلن مكتب المحقق أهلية الشكوى، يتم إجراء تقييم أولي من قبل وظيفة تسوية المنازعات التابعة لمكتب المحقق. والغرض من عملية التقييم هي (1) توضيح القضايا والشواغل التي أثارها الشاكي (2) جمع المعلومات عن كيفية رؤية أصحاب المصلحة الآخرين للحالة (3) مساعدة أصحاب المصلحة على فهم الخيارات المتاحة لهم وتحديد ما إذا كانوا يرغبون في المتابعة من خلال حل تعاوني من خلال وظيفة تسوية المنازعات التابعة لمكتب المحقق، أو ما إذا كان ينبغي مراجعة القضية من قبل وظيفة التقيد بالأنظمة التابعة لمكتب المحقق.

ووفقاً لإرشادات العمليات² الصادرة عن مكتب المحقق، يتم اتباع الخطوات التالية استجابة للشكوى المستلمة:

- الخطوة 1: إقرار استلام الشكوى.
- الخطوة 2: الأهلية: تحديد أهلية الشكوى للتقييم بموجب عمل مكتب المحقق (لا تزيد المدة عن 15 يوم عمل).
- الخطوة 3: عملية التقييم من قبل مكتب المحقق: تقييم القضايا وتقديم الدعم لأصحاب المصلحة في فهم وتحديد ما إذا كانوا يرغبون في التوصل إلى حل توافقي من خلال عملية تعاونية تعدها هيئة تسوية المنازعات من المكتب، أو ما إذا كان ينبغي التعامل مع القضية من قبل وظيفة التقيد بالأنظمة (الامتثال) لدى مكتب المحقق لاستعراض الاحتياطات البيئية والاجتماعية المتخذة من قبل مؤسسة التمويل الدولية و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. يمكن أن يستغرق وقت التقييم 120 يوم عمل كحد أقصى.
- الخطوة 4: تسهيل التسوية: إذا اختار الطرفان متابعة عملية تعاونية، يتم البدء في وظيفة تسوية المنازعات من قبل مكتب المحقق. وعادة تقوم عملية تسوية المنازعات أو تبدأ بمذكرة تفاهم و / أو قواعد أساسية متفق عليها بصورة متبادلة بين الطرفين. وقد تنطوي على تيسير / وساطة، وتقصي مشترك للحقائق، أو نهج أخرى متفق عليها للحل تؤدي إلى اتفاق تسوية أو أهداف مناسبة أخرى متفق عليها. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الأنواع من النهج لحل المشاكل المثارة في الشكوى وأية مسائل هامة أخرى ذات صلة بالشكوى تم تحديدها أثناء عملية التقييم أو عملية تسوية المنازعات بطريقة مقبولة إلى الأطراف المتضررة.³

أو

تقييم الامتثال / التقيد بالأنظمة: إذا اختار الطرفان عملية الامتثال والتقيد بالأنظمة، ستبدأ وظيفة مكتب المحقق في تقييم الامتثال تقييم الاحتياطات البيئية والاجتماعية التي اتخذتها مؤسسة التمويل الدولية و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للمشروع المعني لتحديد ما إذا كان هناك تقييم من قبل المؤسسة الدولية و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للمشروع المعني. يمكن أن يستغرق وقت التقييم 45 يوم عمل كحد أقصى. وإذا تبين أنه قد تم إجراء تقييم، سيقوم مكتب المحقق بإجراء تحقيق متعمق في أداء المؤسسة / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ويتم الإعلان عن تقرير التحقيق وأي حالات عدم امتثال محددة، إلى جانب استجابة المؤسسة / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

الخطوة 5: الرصد والمتابعة

الخطوة 6: الاستنتاج / إغلاق الحالة

² لمزيد من المعلومات عن دور وعمل مكتب المحقق/ المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة، يرجى الرجوع إلى إرشادات العمليات الكاملة على الرابط

التالي http://www.cao-ombudsman.org/documents/CAOOperationalGuidelines_2013.pdf

³ حينما يكون أصحاب المصلحة غير قادرين على حل القضايا من خلال عملية تعاونية ضمن إطار زمني متفق عليه، فإن قسم تسوية النزاعات لدى مكتب المحقق يسعى أولاً إلى مساعدة أصحاب المصلحة في الخروج من المأزق. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، سيقوم فريق تسوية المنازعات بإبلاغ أصحاب المصلحة، بمن فيهم موظفو مؤسسة التمويل الدولية / الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ورئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الدولي والعامه، بأن قرار فض النزاعات الصادر عن مكتب المحقق قد أغلق الشكوى وأحالها إلى وظيفة الامتثال/ التقيد بالأنظمة لدى مكتب المحقق.